

## مركز دراسات الوحدة العربية يجتاز عامه الخامس والثلاثين: «حيثما تتوافر الإرادة يتوافر الطريق للإنجاز»

### خير الدين حسيب

رئيس مجلس الأمناء

ورئيس اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية.

أمضى مركز دراسات الوحدة العربية خمسةً وثلاثين سنةً منذ بدأ عمله الفعلي في بيروت في مطلع عام ١٩٧٨؛ ويحق لمجلس أمناء المركز، وللجنة التنفيذية، ولإدارته العليا وجميع العاملين فيه، أن يفخروا بما تم إنجازه خلال هذه السنوات المديدة من عمره، وقد استطاع أن يحقق ما يلي:

**الاستمرارية:** استمر المركز في عمله من دون انقطاع، ولم يقفل أبوابه يوماً، على الرغم من كل ما مرّ لبنان به أثناء ما سمي الحرب الأهلية، واستمرت مجلته **المستقبل العربي** في الصدور شهرياً من دون انقطاع، وكذلك كتبه التي ظلت تصل إلى قرائها بانتظام، على الرغم من إقفال مطار بيروت في كثير من الأحيان واضطرار المركز إلى إرسالها بحراً وبراً إلى قبرص أو عمّان وإرسالها من هناك جواً إلى مشركيها ووكلاء توزيعها. وعلى الرغم من أن اللجنة التنفيذية للمركز حوّلت إدارته العليا في حينه الانتقال إلى أي عاصمة أخرى، فإن الحد الأدنى من الشروط اللازم توافرها لعمل المركز لم تتوافر للأسف في أي عاصمة عربية أخرى، كما أن التكلفة العالية لعمل المركز في العواصم الأجنبية لم تكن ضمن قدرات المركز المالية، واضطر المركز إلى الاستمرار في عمله من بيروت، فأكسب ذلك العمل في تلك الظروف المركز طابعاً نضالياً يفخر ويعتز به. هذا في حين توقفت مجلات عربية أخرى شهرية وفصلية عن العمل خلال تلك الفترة ولم تستطع الصمود.

**المؤسسية:** ما ينقص العمل الفكري والثقافي في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، هو غياب العمل المؤسسي، وارتباط المؤسسات غالباً، باستثناء حالات قليلة، بالأشخاص وارتباط استمرارياتها ونشاطها بهم. وعلى الرغم من أن تغيير الإدارة العليا في أي مؤسسة كهذه، قد يؤثر قليلاً أو كثيراً، بحسب مرحلة الانتقال، في نشاط المؤسسة، فإن الطابع المؤسسي يضمن استمرار المؤسسة في عملها، وهذا ما افتقدناه عربياً، إلا في حدود ضيقة. ويستطيع المركز أن

يفخر ويعتز بأنه أصبح الآن مؤسسة، لا تتأثر بتغيير شخص ما فيها، في أي من المستويات المختلفة من الإدارة العليا فيه، وبأن استمراريته «المؤسسية» قد تحققت، وأثبتها نشاطه خلال عام ٢٠١٢.

**الاستقلالية الفكرية والسياسية والمالية:** أصرَّ المركز منذ انطلاقة في عمله، على استقلاليته الفكرية والسياسية على الرغم من صعوبات تحقيق ذلك. لكنَّ المركز أصرَّ على التمسك بهذه الاستقلالية على الرغم مما سبَّبت له من مشاكل أحياناً. لكن، ومن باب الإنصاف، بعدما تأكَّدت الرقابات العربية من استقلالية المركز السياسية، تعاملت مع مطبوعاته بصورة أفضل مما تتعامل فيه مع أنشطة فكرية كثيرة لمؤسسات أخرى لا تتمتع بما يتمتع المركز به من استقلالية فكرية وسياسية؛ واستطاع المركز، على الرغم من بعض الظروف الصعبة التي مرَّ بها، التمسك بشعار «الخبز مع الكرامة».

أما **الاستقلالية المالية**، ولأنه قلَّما تتوافر للمراكز الفكرية والبحثية استقلالية مالية، إلَّا إذا توافرت لها «وقفية» كبيرة منذ البداية، فقد عانى المركز غياب الاستقلالية المالية، واضطر إلى بذل جهود كبيرة سنوياً وباستمرار لتوفير التمويل اللازم له مع المحافظة على استقلاليته الفكرية والسياسية، وهي معادلة صعبة التحقيق عربياً وأوشكت أن تؤدي عام ٢٠٠٧ إلى أزمة مالية كادت تسفر عن إقفال المركز. لكن بفضل النداء الذي وجهته نخبة من أصدقاء المركز برئاسة الرئيسين حسين الحسيني وسليم الحص، تمكَّن المركز من التغلب على تلك الأزمة، كما تمكَّن من تأسيس عدد من الوقفيات يتولى إدارتها، مثل **وقفية جمال عبد الناصر للفكر القومي**، و**وقفية عبد الله الطريقي للنفط والتنمية**، و**وقفية عبد المحسن قطّان للقضية الفلسطينية**، و**وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان**، تقدَّر قيمة كل منها بنحو مليون دولار أمريكي. ويعمل المركز الآن على تأسيس وقفية باسم **وقفية الدكتور سليم الحص للتكامل والمشاريع العربية الوجدانية**، التي أطلق النداء من أجل جمعها عدد من أصدقاء ومحبي الرئيس الحص، وسيتولى المركز إدارتها أيضاً. كما نجح المركز بفضل عدد من أعضاء مجلس أمنائه وأصدقائه في تأسيس **المؤسسة الثقافية العربية** بوقفية بلغت نحو مليوني دولار أمريكي، وهي تتولى دعم المؤسسات والمراكز الفكرية والثقافية العربية مالياً، وفي مقدمها مركز دراسات الوحدة العربية، إذ تخصص له ما بين ١٢٥ و ٢٠٠ ألف دولار سنوياً، تبعاً لمدخلها السنوي من الوقفية. ونتيجة لكل ذلك، ولحسن استثمار وقفياته المختلفة، ونتيجة لتطوير مبيعات مطبوعاته التي وصلت إلى نحو المليون دولار صافية من العملات سنوياً، وهي تغطي أكثر من نصف نفقاته السنوية، استطاع المركز أن يصل، لأول مرة في تاريخه، إلى ما يقرب الاستقلالية المالية، وتحققت تقريباً معجزة الاستقلالية المالية للمركز وقدرته على تنفيذ برامجه الفكرية والثقافية بتمويل ذاتي، وأصبحت له من المصادقية ما تمكَّنه من الحصول على أي تمويل إضافي يحتاج إليه من خارج ميزانيته لتمويل بعض أنشطته الكبيرة، ومن دون أي تنازل أو مسَّ باستقلاليته الفكرية والسياسية.

ولعلَّه من الضروري والمفيد الإشارة إلى أن المركز تعرَّض خلال السنوات العشر الأخيرة لسياسة **تعنيم إعلامي**؛ فهناك تعنيم واضح ومتزايد على مطبوعات المركز وأنشطته

المختلفة، إضافة إلى تجفيف منابع المالية عنه. وقد امتد هذا التعطيم إلى وسائل إعلام تدّعي عروبيتها واستقلاليتها. أما المحاولات المستمرة لتجفيف منابع المالية للمركز، فقد نجح بعضها في دفع حاكم عربي للأسف إلى التراجع عن تقديم تبرع إلى المركز كان سبق أن أعلن عنه، كما نجح في دفع ممولّين عرب إلى التوقف عن تقديم تبرعات سنوية من جانبهم إلى المركز. وكانت التبرعات الحكومية غير المشروطة، باستثناء حالتين، قد توقفت منذ عام ١٩٨٠؛ كما نجحت الضغوط في إيقاف الكثير من التبرعات الفردية التي انخفضت إلى حد كبير. لكن على الرغم من كل ذلك استطاع المركز الصمود والاستمرار بل تحقيق استقلالته المالية تقريباً.

**معالجة القضايا العامة الشائكة في الوطن العربي:** أتاحت الاستقلالية المالية شبه الكاملة للمركز، إضافة إلى استقلالته الفكرية والسياسية، فضلاً عن الانفراج النسبي لحرية التعبير في بعض البلدان العربية، الاقتراب من القضايا العربية خلال العامين الماضيين (٢٠١١ - ٢٠١٢)، والتصدي لبحث ومعالجة هذه القضايا العربية الشائكة:

فإضافة إلى نشاط المركز في موضوع الوحدة العربية، كان موضوع الديمقراطية شاغلاً رئيسياً له خلال هذه الفترة، وكانت ندوة المركز في ليماسول في قبرص عام ١٩٨٣، التي لم يستطع أن يعقدها في أي عاصمة عربية آنذاك، حول «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» علامة فارقة في هذا النشاط، إذ تم على هامشها تأسيس «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» كمنظمة مستقلة مقرها في القاهرة، التي قامت بنشاط واسع للدفاع عن حقوق الإنسان العربي وفضح انتهاكاتها، وإصدار تقرير سنوي يفصح تلك الانتهاكات من دون أي تمييز أو محاباة. وقد نشر المركز حتى الآن ما يزيد على ٥٠ دراسة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي من مختلف جوانبها، وأنشأ وقفية خاصة لهذا الغرض قيمتها مليون دولار بتبرع مشكور من المرحوم جاسم القطامي عضو مجلس أمناء المركز. وكان لنشاط المركز في هذا المجال تأثير واسع في تبني قضية الديمقراطية من جانب الفصائل الرئيسية للتيار القومي العربي، كما كان له تأثيره أيضاً في فصائل رئيسية من التيار الإسلامي. وكان آخر نشاط عقده المركز خلال عام ٢٠١٢ هو تنظيم ندوة كبيرة في الحمامات في تونس حول «الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق»، حيث حاولت الندوة رسم «خطة طريق» لكيفية انتقال الأقطار العربية الرئيسية، على اختلاف أوضاعها، إلى قدر معقول من الديمقراطية الحقيقية. كما امتد اهتمام المركز إلى قضايا محورية أخرى، مثل «أزمة الدولة في الوطن العربي» و«الدين والدولة في الوطن العربي»، تناولت قضايا رئيسية شائكة لدى الأمة.

ويحرص المركز على أن يكون نصف عدد المشاركين في كل ندوة من ندواته من الوجوه الجديدة التي لم يسبق لها أن شاركت في تلك الندوات. كما يحرص على مشاركة مفكرين وباحثين من أجيال مختلفة لتحقيق التواصل الفكري بين الأجيال، فضلاً عن حرصه على أن يكون المشاركون من مناطق جغرافية عربية مختلفة، وأن يكونوا ينتمون إلى مدارس فكرية متنوعة ووجهات نظر مختلفة، حيث يكون لكل بحث معقّب أو أكثر من وجهات نظر مختلفة،

إضافة إلى حصول مناقشة عامة لكل بحث، ثم ينشر المركز وقائع ندواته كاملة، من أبحاث وتعقيبات ومناقشات، متيحاً الفرصة للقارئ، للاطلاع على وجهات النظر المختلفة، الأمر الذي يساهم في تنمية عقلية جدلية لدى القارئ.

وقد ساهم المركز من خلال ندواته وكتبه ومجلته **المستقبل العربي**، في إقامة **تواصل وتفاعل فكريين** واسعين بين المثقفين العرب في المغرب العربي ومشرقه، بعدما كان هذا التواصل محدوداً جداً في الماضي، الأمر الذي يساهم بدوره في تحقيق الوحدة الثقافية العربية.

ونظراً إلى غياب العمل الوحدوي الرسمي، بادر المركز وساهم في إنشاء مؤسسات فكرية وثقافية مهنية؛ إضافة إلى إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي أشير إليها سابقاً، أنشأ **المركز المنظمة العربية للترجمة** بعد ندوة أقامها لهذا الغرض، نظراً إلى ما تمثله الترجمة من حجر أساس في أي نهضة حضارية. ثم تولى تأسيس المنظمة بصفة مستقلة عن المركز وحرص على رعايتها وانطلاقها؛ وقد قامت المنظمة حتى الآن بترجمة ونشر أكثر من ٢٠٠ كتاب من أمهات أصول المعرفة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إضافة إلى برنامج مهم لترجمة الكتب العلمية البحتة من اللغات المختلفة (وبخاصة الإنكليزية) إلى اللغة العربية لتسهيل تدريس العلوم البحتة في الجامعات العربية باللغة العربية.

إضافة إلى المنظمة العربية للترجمة، عقد المركز ندوة مهمة حول «الفساد والحكم الصالح»، وأسس عقب ذلك **المنظمة العربية لمكافحة الفساد**، وهي تعمل بصفة مستقلة، وقد عقدت عدداً من الندوات والحلقات النقاشية في هذا المجال.

كما قام المركز، وعلى هامش ندوة قبرص حول «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» بتأليف لجان تحضيرية من أجل تأسيس **جمعيات مهنية عربية لعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، والبحوث الاقتصادية**، التي عقدت مؤتمراتها التأسيسية ثم بدأت نشاطاتها، بدرجات مختلفة من النجاح، وأخذت تصدر مجلاتها الفصلية. ونظراً إلى تعثر صدور تلك المجلات، فقد تولى المركز إصدارها بالتعاون مع كل جمعية منها، مستفيدة من المقالات التي ترد إلى **المستقبل العربي** والتي تفيض عن قدر استيعابها لها. ويتولى المركز اليوم تحرير هذه المجلات وطباعتها وتوزيعها، كما يتم تمويل إصدارها من «المؤسسة الثقافية العربية».

كما ساهم المركز على نحو فعال في تأسيس **المؤتمر القومي العربي** عام ١٩٩٠ كمرجعية قومية غير رسمية، وكذلك **المؤتمر القومي - الإسلامي** عام ١٩٩٤، وتم الاتفاق على برنامج فكري وسياسي يجمع التيارين، على الرغم من أن التطورات السياسية العربية خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بدأت تلقي ظلالاً من الشك وعلامات الاستفهام حول مدى التزام التيار الإسلامي الديمقراطي بما التزم به في ذلك البرنامج.

تبنى المركز أيضاً وخطط لمشاريع بحثية كثيرة، منها «استشراف مستقبل الوطن العربي» حتى عام ٢٠١٥ الذي نشرت نتائجه ودراساته باللغتين العربية والإنكليزية،

وموسوعة الثقافة العربية في القرن العشرين، والأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي، التي غطت الفترة منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر، وكذلك موسوعة الأحزاب والحركات والتنظيمات الإسلامية في الوطن العربي التي غطت الفترة منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر. كما أوشك المركز على الانتهاء من مشروع بحثي واسع حول «موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية»، وكيفية «صنع القرار في الدول الكبرى تجاه الأقطار العربية» و«الجوالي العربية في الخارج» تمهيداً لعقد مؤتمر لها لمناقشة هذه الدراسات وإنشاء مؤسسة تجمع بينها.

وأطلق المركز خلال السنتين الأخيرتين سلسلة «أوراق عربية» على شكل كتيبات بحجم الجيب، يتألف كل منها من ٣٢ صفحة فقط، وهي موجهة إلى القارئ غير المتخصص، لتزويده بثقافة عامة. وقد صدر من هذه السلسلة حتى الآن نحو ٤٠ كراساً.



إن خلاصة تجربة ونجاح المركز حتى الآن تؤكد مقولة «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة» وأنه حيثما تتوافر الإرادة فإن هناك طريقاً لتحقيقها (Where there is a will there is a way). وتمثل تجربة المركز خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية تجربة صغيرة، لكن لها دلالاتها الواسعة، وبخاصة وسط الظلام العربي الدامس. وهي تعطي الأمل لمن يريد أن يعمل ويفعل □